Ass. Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 8 No. 1, March 2005

AUCES

تطور نظام إدارة البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة تحليلية لخطب العرش ١٩٥٣ـ ١٩٩٧

محمد حمد " أبودية معتوق"

قسم الهندسة الكيميائية – كلية الهندسة التكنولوجيا – جامعة البلقاء التطبيقية – عمان –الأردن

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خطب العرش التي ألقيت في الفترة ما بين ١٩٥٣– ١٩٩٧، والتي تعبر عن توجه وتصور الحكومة الأردنية، وستركز الدراسة على بعض الخطب في المحافل البيئية الرئيسية، وأثر مثل تلك الخطب في توجيه الرأي المحلي نحو الوعي البيئي من ناحية والآليات التي ترجمت بناء على هذه الخطب. إن أهم مرتكزات الإدارة البيئية الحديثة هو فكر الهرم القيادي لما له دور أساسي رئيسي في تطوير البيئة الحديثة وجذبها نحو التنفيذ والتطبيق، مما يؤدى إلى تطوير نظام إدارة البيئة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

مقدمة:

لا شك أن المرحلة التي كانت تمر بها المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة ما بين ١٩٥٣–١٩٩٧، والتي ساد بها حكم الملك حسين شهدت كثير من الأزمات السياسية على الصعيد المحلي والدولي والاضطرابات الداخلية التي استحوذت الكثير من جهد الحكومة وتركيزها بزخم كبير نحو الوضع السياسي والأمني أكثر منها اقتصاديا لتطوير المملكة.

فمنذ بداية حكم الملك عام ١٩٥٢ عاصر الأردن حرباً أدت إلى تغيير ديموغرافي مفاجئ، فحرب عام ١٩٤٨ أدت إلى تدفق ما لا يزيد عن ١٢٢.٠٠٠ لاجئ موزعين ما بين الضفة الغربية وعمان، أما حرب ١٩٦٧ فقد أدت إلى تدفق ٣٣.٨٤٣ لاجئ إلى مدينة عمان العاصمة[١].

وقد أدى هذا التغير الديموغرافي المفاجئ إلى إعادة التفكير والحساب في الخطط التنموية والمعطيات الاقتصادية. أما حرب ١٩٧٣ فقد جعلت من الأردن قطبا في هذه الحرب التي اندلعت على الجبهتين المصرية والسورية. وأما حرب الخليج عام ١٩٩٠، فقد أدت إلى إرهاق الأردن ماليا ومعنويا واقتصاديا مما أجبر ما لا يزيد عن ٣٠٠ ألف أردني إلى العودة[٢]، وتأثرت المملكة بهذا الكم الهائل من قدوم البشر الذي أدى إلى أحداث تغيير جذري في الخطط التنموية وإعادة النظر في أسعار بعض المواد الأساسية للمواطن مثل الماء والكهرباء وتركيز الجهد نحو ترشيد الاستهلاك[٣].

على الرغم من كل هذه التحديات اهتمت حكومة المملكة الأردنية بالموارد البيئية الأساسية للمملكة رغم محدودية الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي الذي أعطى المملكة الطابع الصحراوي ومحدودية الرقعة الزراعية والمياه. وبهذا يمكن القول إن القيادة العليا لعبت دوراً بارزاً في بناء نظام بيئي حديث في المملكة وإصدار قانون يهتم

بالبيئة، وإنشاء مؤسسة ترعى الشئون البيئية، إلى أن تم الإعلان عن إنشاء وزارة متخصصة للبيئة.

١ـ نظام الإدارة البيئية في خطاب العرش :

خطاب العرش هو الخطاب الذي يقرأه جلالة الملك أمام مجلس الأمة، وفيه يتم تحديد الأطر العامة لسياسة الدولة والآليات المتبعة للتنفيذ والقوانين والتشريعات التي تطرح أمام مجلس الأمة للمناقشة والتنفيذ. ومما لاشك فيه أن ما يطرحه الملك أمام مجلس الشعب لا بد أن يلقى الأثر الإيجابي لتحقيق هدف معين تقوم الحكومة بتنفيذه؛ لأن خطب العرش كانت شاملة لجميع النواحي السياسية للمملكة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وما يهمنا في هذا الصدد فقط هو التركيز على نظام إدارة البيئة وما يتصل بها.

أـ مفهوم إدارة البيئة:

لقد تم تعريف البيئة في مؤتمر الأرض الذي عقد لأول مرة وعلى مستوى دولي في استكهولم ١٩٧٢، وتحت رعاية الأمم المتحدة كما يلي: إن كل الموارد الطبيعية الموجودة على الأرض من ماء، هواء، تربة، نبات، وحيوان هي النظام البيئي الذي يجب حمايته للأجيال الحالية والقادمة من خلال تخطيط دقيق وإدارة منظمة وحسب المطلوب[٤].

وبعد عقدين من الزمن تم وضع ما يعرف بإعلان ريو دي جانيرو/البرازيل في مؤتمر الأرض ١٩٩٢ الذي حدد المبادئ الأساسية لحقوق الدول والتزاماتها مكملة لمؤتمر استكهولم على النحو التالي[٥]:

- الإنسان هو النواة الأساسية للتطوير المستديم وله الحق في العيش في بيئة سليمة وبتناسق هرموني مع الطبيعة.
- لكل دولة الحق في استغلال مواردها الطبيعية ولكن بدون إحداث أي ضرر في البيئة لأي دولة مجاورة أو غير مجاورة
- الدول الصناعية تتحمل على عاتقها متابعة التطور المستديم وتقديم العون ضمن هذا الإطار للدول النامية.

يلاحظ هنا أن الأساس في بناء نظام الإدارة البيئية يعتمد كثيراً على إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها للوصول إلى نمو اقتصادي متوازن بيئياً واجتماعياً سواء في المجال الزراعي، أو مصادر المياه، أو الصناعة او حتى القوى البشرية.

بـ مفهوم البيئة من خلال خطاب العرش:

لم يرد نصاً صريحاً يخص نظام البيئة لأول مرة إلا في خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر في ١٩٨٩/١١/٢٧، وكما يلي: " في مجال البيئة، بدأت حكومتي في معالجة القضايا التي تتصل شئونها بحرص وعناية نظرا لارتباط سلامة البيئة بسلامة الإنسان ومستقبله...." أما ما قبل ذلك فقد كانت محاور الخطاب تخص تحديداً الزراعة، المياه، ومشكلة التصحر. ومما لاشك فيه تعتبر هذه المحاور العماد الأساسي لسلامة الإنسان والمحافظة على التنوع البيئي. وبناءً على ما تقدم سوف يتم تقسيم ورقة البحث هذه إلى تحليل لما قبل خطاب الحادي عشر (١٩٨٩) الحقبة الأولى (١٩٥٣-١٩٨٩)، وما بعد هذا الخطاب الحقبة الثانية (١٩٩٠-١٩٩٧).

إن فكرة الحكومة الأردنية تتلخص خلال العقود الأولى من تسلم الملك للحكم كان ينصب حسب ما يعرف في نظام الإدارة البيئية الحديثة " دور القيادة Leadership" في التأكيد على أهمية الموارد الطبيعية (الزراعة) كرافد اقتصادي وأمن غذائي ومصدر للتطوير الإقليمي المحلي (المناطق الصحراوية، البادية، الأغوار)، إذ كانت الزراعة في بعض الأحيان عنصر أساسي للتوطين لبعض أبناء البادية في المناطق الجنوبية للمملكة (خطاب العرش في ١٩٧٣/١٢/١). وهنا إشارة إلى ما يعرف "بث المعرفة بين

المـواطنين والمشـاركة فـي الـوعي البيئـي"؛ لأن مثـل هـذه الخطب تبث من أعلى منابر الخطابة وتصل إلى شريحة كبيرة من المواطنين على اختلاف رتبهم، وتنقل عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. مما أثر تأثيراً كبيراً على مفهوم البيئة وحاجة المواطن إلى حمايتها.

٢ـ تطوير الموارد الطبيعية (الزراعة في الحقبة ١٩٥٣ـ١٩٨٩) :

كان دور الحكومة منصباً على تطوير الزراعة لسببين رئيسيين:

الأول: إن الزراعة رافد اقتصادي مهم للمملكة، إذ أن الأردن ونظراً لجغرافية منطقة الغور جعلت من هذه المنطقة مستنبتا زراعيا لمحاصيل زراعية تنضج قبل مثيلاتها في مناطق أخرى من المملكة أو حتى في الدول المجاورة، فتسويق مثل هذه المحاصيل سوف يكون له أكبر الأثر في زيادة الدخل القومي (خطاب ١٩٨٩/١١/٢٧).

ثانيا– مكافحة التصحر: لقد وضعت المملكة سياسة لتحريج المناطق الصحراوية وذلك للحفاظ على البيئة والتنوع البيئي (Biodiversity). فمن المعروف في علم إدارة البيئة إن زيادة الرقعة الصحراوية ستقضي بلا شك على التنوع البيئي الحيوي، وإنشاء برنامج لمكافحة مثل هذه الظاهرة وبرعاية ملكية ستؤدي إلى تسخير كافة فئات المجتمع في إنجاح مثل هذا البرنامج (Top level Management) .

إن أهم ما يميز هذه الحقبة (١٩٥٣–١٩٨٩) في مجال الزراعة والمساهمة في بناء إدارة بيئية ما يلي :

– تطبيق قانون التشجير الإجباري في أنحاء المملكة من خلال إنشاء دائرة متخصصة –دائرة الحراج– (خطاب ١٩٥٤/١١/١١)، وقد تم الإشارة إلى أن الحكومة قامت بتحريج ١٦ ألف دونما (الدونم حوالى رُبع فدان) في المملكة وغرس وتوزيع ٤ ملايين غرسة (خطاب ١٩٦٤/١٠/١).

– تم تعويض المزارعين خلال مواسم الجفاف وإمدادهم بالمال للحيلولة دون القضاء على هذا العنصر الفعال عن طريق الإعفاء من الضرائب أو القروض الزراعية طويلة الأجل وهو ما يعرف في علم البيئة التدخل في آلية السوق للحفاظ على مستوى معين من التوازن البيئي والاقتصادي (Market Mechanism Interfere) عن طريق المنح أو التسهيلات (خطاب ١٩٥٨/١٠/١).

– إنشاء دائرة علمية لتتبع التطور العلمي الحديث في المجال الزراعي وتقديم العون وإجراء الأبحاث الزراعية على أسس علمية حديثة ونقل للتكنولوجيا الحديثة (خطاب ١٩٥٩/١٠/١)، والتركيز على توسعة الإرشاد الزراعي (خطاب ١٩٦٠/١١/١)،

– ضمان عدم فساد الأراضي (Prevent Land Degradation)، وذلك بوضع سياسة لتوزيع أراضي يثبت أنها تصلح زراعياً وتحتوي آباراً إرتوازية وخاصة في مناطق البادية (خطب ١٩٦٣/٨/١، ١٩٧١/١٢/١، ١٩٧٣/١٢/١، ١٩٨٦/١١/١).

– اعتبار الزراعة نوع من الأمن الغذائي للدولة والتركيز على التنوع الاستراتيجي في الزراعة والحفاظ على المياه (خطب ١٩٨٥/١٢/٢، ١٩٨٦/١١/١، ١٩٨٩/١١/٢٧).

لعل مثل هذا التوجه يوضح أن هنالك سياسة تحقق متطلبات السوق، كما تعمل على المحافظة على البيئة.

أـ المياه والبيئة في الحقبة ١٩٥٣ـ١٩٨٩:

إن المياه ترتبط بشدة بالبيئة وبشكل مباشر. فتطوير مصادر المياه وترشيد الاستهلاك، وتسعير المياه وإعادة استخدامها أيضاً مظهر بيئي، ولنأخذ ما ميز هذه الحقبة من الزمن وأثرها في تطوير استغلال المياه ودورها في الحفاظ على البيئة.

إن الأردن وخلال الحروب التي خاضها في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣ يكون قد فقد ٩٠% من حقه في مياه نهر الأردن[٦]، وباتت توزيع مصادر وروافد نهر الأردن

لا يخضع إلى آية اتفاقية دولية وساد عنصر القوة في الوصول إلى مثل هذه المصادر، ومن هنا أصبحت المياه سلاحاً استراتيجياً في المنطقة ومحور نزاع إقليمي[٧].

لقد لعبت الأزمات السياسية والصراع في المنطقة دوراً فعالاً في ظهور مشكلة المياه وشح مصادرها في عام ١٩٩٠ بشكل فعلي، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا. ونظراً لغياب المؤشرات الحقيقية وقلة الدراسات في الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٨٩ أدى ذلك إلى وجود إشارة واضحة تدل على قلة المياه في المملكة. وقد تميزت هذه الفترة بما يلي :

- الاهتمام بالآبار الإرتوازية وتوجيه الأنظار إلى أنها المصدر الأول للمياه في المملكة، أي ما يعرف بسياسة الدولة (Government Policy) مما عكس التوجه نحو استراتيجية محددة، وهي أن مصدر المملكة الأساسي هو المياه الجوفية أكثر من المياه السطحية حتى يتم المحافظة على أمن الدولة (خطب ١٩٥٣/١٢/١، ١٩٥٨/١٠/١، ١٩٥٩/١٠/١، ١٩٦٣/٨/١)
- استغلال أهم رافد لنهر الأردن، وهو نهر اليرموك في إنشاء قناة الغور الشرقية التي تم الإعلان عن إنشائها في خطاب ١٩٥٨/١٠/١ لوضع مساحة كبيرة من وادي الأردن لزيادة الري الكثيف، وتم الإعلان رسمياً عن قدرة هذه القناة لري ٣٠ ألف دونما في وادي الأردن في خطاب ١٩٦١/١١/١. لعل هذه الخطوة كانت الأولى في إدارة مصادر مياه نهر الأردن (Jordan River Water Resources Management).
- إنشاء سلطة لتنظيم قطاع المياه من تسعير وتوزيع وتنمية وإدارة مصادر المياه في المملكة وأطلق عليها سلطة المياه. وتعتبر هذه الخطوة في إنشاء مؤسسة حكومية في علم إدارة البيئية من أهم المرتكزات للحفاظ وعلى المصادر الطبيعية وإدارتها Institutional and Organization Management (خطاب ١٩٦٠/١١/١) .
- إتباع سياسة بناء السدود وتنمية وتشجيع ما يعرف بالحصاد المائي حيث تم بناء العديد من السدود في المناطق المختلفة من المملكة شمالا وجنوباً، وكلها تهدف إلى زيادة مصادر المياه السطحية والاستفادة من مياه الأمطار والوديان في الري أو حقن الآبار الإرتوازية Resource Management (خطب ١٩٥٥/١١/١ ، ١٩٦٥/١١/٢٨، ١٩٦٦/١٢/١).
- لأول مرة يرد نصاً أن مياه نهر اليرموك حق وطني ورافد أساسي للري في وادي الأردن (خطاب ١٩٨٧/١٠/١٠)، وكذلك إعطاء المياه الأهمية الأولى من أولويات الحكومة وانتهاج سياسة مائية مكثفة للاستخدام الأمثل للموارد المائية (خطاب ١٩٨٩/١١/٢٧)، وهذا ما يعرف بالتخطيط وتحديد الأولويات في علم إدارة البيئة (Planning, Definition Priorities and Strategies).
- اعتبار إنشاء شبكة مياه وصرف صحي لخدمة كافة المواطنين في المملكة مطلب أساسي لحياة بيئية سليمة (خطاب ١٩٨٧/١٠/١٠).
- في نهاية الحقبة لوحظ أن مصادر وروافد نهر الأردن أنها حق للمملكة، لذا كان لابد من الشروع في بناء سد الوحدة، (خطاب ١٩٨٧/١٠/١٠، ١٩٨٩/١١/٢٧) يمكن أن ننظر هنا إلى هذا من منظورين الأول سياسيا وفيه إشارة لاستغلال روافد نهر الأردن كحق دولي مشترك بين دول الجوار، أما من المنظور الثاني فهو إدارة مياه نهر الأردن ومصادره من ناحية بيئية لها اثر إيجابي للحفاظ على البحيرات التي يغذيها في المناطق الدنيا مثل بحيرة الحولة وطبريا والبحر الميت.

٣- الحقبة ١٩٩٠-١٩٩٧ :

أهم ما يميز هذه الحقبة القصيرة حدثين هامين يتصلان بالبيئة بشكل مباشر أو غير مباشر. الأول اندلاع حرب الخليج، وثانيهما إنشاء المؤسسة العامة لحماية البيئة. أما الحدث الأول وعلاقته بالبيئة فان التغيير

الديموغرافي المفاجئ أدى بصانع القرار إلى إعادة التفكير في كثير من إدارة الموارد الطبيعية، وذلك بجدولة توزيع المياه في كافة إنحاء المملكة بعد أن أصبحت هنالك حاجة ملحة لتزويد العاصمة وضواحيها بكميات كافية من المياه مع قلة مثل هذه المصادر. كما أن التغيير في تعداد سكان المملكة والزيادة السكانية الغير متوقعة، أدى إلى إيجاد برنامج لترشيد الاستهلاك و البحث عن مصادر مياه جديدة، أو حتى إتباع سياسة الحصاد المائي بحيث تصب في اتجاه واحد هو أيضا الحفاظ على البيئة. وبذا أصبح مفهوم المياه والبيئة واسع الانتشار والشعار المقبول للحفاظ على مصادر المياه.

وقد سعى الأردن إلى مد علاقات دولية إلى دول مجاورة لتأمين مصادر جديدة للمياه وإعادة إدارة هذه المصادر المائية المشتركة لقلة مصادر المياه في المملكة[٨]، وإعادة توزيع روافد نهر الأردن وبناء سد الوحدة للاستفادة من مصادر المياه[٩].

أما الحدث الثاني فهو إنشاء مؤسسة حماية البيئة، والتي وضحت مهامها حسب ما ورد في خطاب ١٩٨٩/١١/٢٧:

- التخطيط السليم والتنفيذ السريع للإجراءات التي تقتضيها ظروف حماية البيئة وسلامتها.
- وضع التشريعات والبرامج الخاصة التى تهدف إلى في توسيع إطار حماية البيئة.
- العمل على مشاركة المواطن في رعاية البيئة محلياً وعالمياً.

لذا يمكن القول أن حقبة ١٩٩٠-١٩٩٧ تعتبر بحق بداية الانفتاح على البيئة وحظيت باهتمام أعلى سلطة في المملكة، وقد تميزت هذه الحقبة الحساسة بالترشيد والاهتمام بالناحية الاقتصادية وهو ما يعرف في علم البيئة وضع أدوات اقتصادية (Economical Tools)، وهي من الأدوات المهمة في بناء سياسة بيئية ووضع آليات للتخطيط.

ويمكن تلخيص أهم مظاهر هذه الحقبة من ناحية نظام إدارة البيئة بما يلي:

أ- الزارعة:

- إعادة النظر في السياسة الزراعية بهدف استغلال جميع الأراضي في الزراعة للحفاظ على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجى في المحاصيل الزراعية (خطاب ١٩٩٠/١١/١٧)، نظراً لزيادة الكثافة السكانية .
- أصبح الاهتمام بالزراعة أقل أهمية من قبل مقارنة مع حقبة ١٩٥٣-١٩٨٩، والسبب الأساسي هو قلة مصادر المياه، واقتصرت على استصلاح الأراضي الرعوية وإنشاء المحميات ومتابعة الأشجار المثمرة، وتركزت السياسة بالتوجه نحو زراعة محاصيل لا تحتاج إلى المياه بكثرة (خطاب ١٩٩٢/١٢/١، ١٩٩٣/١٢/٢٣). لهذا كان لابد من اتخاذ قرار للتحول نحو الحفاظ على مصادر المياه وفي نفس الوقت في الحفاظ على التنوع البيئي مثل إنشاء المحميات ومتابعة استصلاح الأراضي.

ب- المياه:

لقد كان ما يميز هذه الحقبة هو إتباع إجراءات لم تكن مألوفة في الخطب السامية السابقة، ولا على المواطن بشكل خاص، فبعد أن اعتاد المواطن على استهلاك الماء وحسب ما يشاء وبدون أدنى اهتمام بالكلفة الحقيقية لهذه الثروة المائية، واعتبارها حقاً مكتسباً بدون أي مقابل مما أدى إلى استنزاف هذه الثروة، وأصبح لابد من وضع استراتيجية جديدة وبمفهوم بيئي سليم، كما يلي:

- تعديل تسعيرة المياه للشرائح الاستهلاكية (خطاب ١٩٩٠/١١/١٧) حيث أن ترك المياه، وبسعر ذي معدل ثابت (Flat Rate Price) يعتبر سياسة غير ناجحة في علم البيئة (Failure Environmental Policy) ، وقد اعتبرت هذه الظاهرة وسياسة أسعار المياه المدعومة من قبل الحكومة سياسة غير سليمة[١٠].
- تم الإشارة إلى أن المياه من الموضوعات الرئيسية ذات الأهمية القصوى وأبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية

وفنية نتيجة للوضع المائي الصعب، وأن المحافظة على حقوق المياه المشتركة مع الدول المجاورة والعمل على إيجاد حلول إقليمية لتأمين وتنمية مصادر المياه (خطاب ١٩٩١/١٢/١)، وقد لوحظ في هذا الخطاب إلى إشارة صريحة للتمهيد إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول المجاورة للحفاظ على مصادر المياه وحقوقها.

- بناء السدود لترشيد استهلاك المياه وتعظيم الاستفادة منها (خطاب ١٩٩٢/١٢/١، ١٩٩٣/١١/٢٣، ١٩٩٤/١٠/٢٢، ١٩٩٦/١١/١٩).

جـ البيئة:

لعل هذه الحقبة وعلى الرغم من قصرها فقد حظيت باهتمام واضح من الناحية البيئية وعلى المستوى الملكي الشخصي. وقد يرجع هذا الاهتمام إلى سبب رئيسي مهم وهو تتابع الأحداث البيئية على المستوى العالمي مثل ثقب الأوزون، الاحتباس الحرارى، وظاهرة النفايات الخطرة مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل الملك شخصياً باعتباره صانع القرار لما للبيئة من أهمية محلياً وعالمياً. لذلك نرى أن الملك بنفسه يشارك في المحافل البيئية مثل التوقيع على بروتوكول مونتيريال، وخطاب في مؤتمر الأرض عام ١٩٩٢. وهذا ما يعرف في علم إدارة البيئة الحديث " المشاركة بأعلى مستوى من الإدارة لنجاح أية عملية إدارية (Top Management Participation). وقد تميزت هذه الحقبة بما يلي:

- المشاركة في الجهود الدولية لحماية البيئة عن طريق حضور المؤتمرات والندوات، والتوقيع على المواثيق والمعاهدات التي تخص البيئة وحمايتها، مثل اتفاق لاهاي، والمشاركة في مؤتمر جنيف، ومؤتمر الأرض في ١٩٩٢، والتوقيع على اتفاقية تغيير المناخ والتنوع البيولوجي (خطاب ١٩٩٢/١٢/١).
- إنشاء قانون البيئة في عام ١٩٩٣ (خطاب ١٩٩٣/١٢/١٣).
- اعتماد معايير بيئية حديثة في مشاريع الطاقة والمياه (خطاب ١٩٩٦/١١/١٩).
- التوسع في خدمات الصرف الصحي من مفهوم بيئي (خطاب ١٩٩٤/١٠/٢٢).
- اللائحة التنفيذية لقانون البيئة في عام ١٩٩٥.

٤ـ دور القيادة العليا في المحافل الدولية في مجال البيئة :

يعتبر أهم خطاب لأعلى سلطة في البلاد هو خطاب الملك في مجال البيئة الذي ألقي في ريو دي جانيرو ١٩٩٢. وما يميز الخطاب أنه أشار إلى مشاركة الملك شخصيا في صياغة استراتيجية البيئة الوطنية والذي رسم ووضح بها سياسة وتطور الحياة البيئية في الأردن. لقد لخص الخطاب تطور الحياة البيئية كما جاء في الخطاب السامي كما يلي[١١]:

- الاهتمام البيئي على مستوى المملكة في عام ١٩٦٦ بتأسيس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وتأسيس وزارة للعناية بشئون البيئة في عام ١٩٧٩، وهى وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئة.
- العمل وبإشراف ملكي على صياغة الاستراتيجية الوطنية للبيئة.
- مشاركة السلطة التشريعية في العمل على حماية البيئة.
- العمل على إنشاء محكمة للفصل في القضايا التي تخص البيئة، والبدء في تطبيق بعض الأدوات البيئية (Environmental Tools) كوسيلة للحفاظ عليها مثل فرض ضرائب وقانون وتعليمات صارمة وتقييم للآثار السلبية للمشاريع التي ستنفذ في المملكة على البيئة.
- إنشاء المنظمات وسن القوانين التي تساهم وتعمل على الحفاظ على البيئة ونشر المعرفة والتعليم في مجال البيئة على المستوى المحلي.
- الالتزام بجميع المعايير والقوانين التي تساهم في حماية البيئة على الرغم من الضغوط الديوموغرافية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

إن أهمية التزام القيادة العليا أمام المنبر العالمي هو أساس نجاح الإدارة البيئية (Top Management Commitment)، والتي بدورها تعطي الضوء الأخضر في نظام الإدارة للتحرك والوصول إلى نظام متكامل يتجاوب مع كافة المستويات المحلية. ولاشك أن مثل هذا الالتزام من قائد الوطن له الدور الإيجابي والمحرك في المملكة والتوجيه نحو أردن يتمتع بسمعة بيئية ليس على المستوى المحلي فحسب بل والدولي كذلك.

ومن هنا يتضح أن المملكة اهتمت بوضع سياسة بيئية واضحة لحماية البيئة وإنجاح الإدارة البيئية.

التحليل والمناقشة :

إن المتتبع للسياسة التي انتهجتها المملكة في تطوير نظام إدارة البيئة كانت مبنية على أسس استراتيجية حديثة في علم إدارة البيئة الحديث[١٢]، ويمكن تحليليها كما يلي:

١ - القيادة (Leadership):

إن القيادة العليا لها الدور الفعال في تحريك وبناء استراتيجية بيئية، خاصة في جذب انتباه العامة (Public Attention)، وخلق نظام إداري متكامل من الأعلى إلى-الأدنى في تنمية المصادر والموارد الطبيعية. ويلاحظ ذلك على سبيل المثال في تنمية المصادر الطبيعية في الزراعة عن طريق المشاركة الشخصية في احتفالات المملكة في يوم الشجرة وغرس الأشجار مع المواطنين وعلى مستوى المملكة.

٢ - المعلوماتية والتحليل :

تعتبر هذه الخطوة من أهم الأساسيات في علم إدارة البيئة، إذ أنها تعتمد على جمع المعلومات اللازمة لبناء استراتيجية وتخطيط سليم، ومن ثم تحفيز المواطن للمساهمة في عملية التطوير البيئي، ويلاحظ هذا في سياسة الملك في عملية تطوير الزراعة عن طريق تأسيس مركز وطني لبحوث الزراعة وإنشاء سلطة للمياه، ووزارة للطاقة والثروة المعدنية لوضع المعلومات اللازمة في مجال إدارة واستغلال الموارد الطبيعية على أسلوب إداري حديث ومتطور.

٣ - التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning):

يتم ذلك بعد دراسة وجمع المعلومات والأولويات المهمة وتعريفها، ومن ثم ربطها بنظام إدارة البيئة لوضع الاستراتيجيات لتنفيذ النظام البيئي. ويلاحظ هذا في اهتمامات المملكة في بناء استراتيجية البيئة الوطنية ووضع المرتكزات التي اعتمدت عليها سواء في الحاضر أو المستقبل مما ترتب عليه إنشاء مؤسسة لحماية البيئة، وإلزام كافة المشاريع الكبيرة التي تنفذ في المملكة في تخصيص جزءاً من خطة المشروع في الحفاظ على البيئة ودراسة تقييم الأثر البيئى له حسب الأنظمة والقوانين المتعارف عليها دولياً ومحلياً للحماية البيئة.

٤ - تطوير المصادر البشرية:

فيها يتم تعريف المصادر البشرية والنواحي العلمية اللازمة لرفع كفاءة الفرد كعضو فعال في المجموعة أو فريق عمل للوصول إلى الأهداف التي تم وضعها لتنفيذ نظام الإدارة. ويمكن ملاحظة هذه السياسة في وضع برنامج الإرشاد الزراعي التي تم الإشارة إليه في اكثر من خطاب للعرش لتطوير العملية الزراعية والمحافظة على المصادر المائية والتوجيه نحو زراعة محاصيل لا تستهلك كميات مياه كبيرة، وذلك في خلال الحقبة الأولى ١٩٥٣-١٩٨٩ (مواسم الجفاف). أما في الحقبة الثانية فقد كانت واضحة وموجهة لتوظيف كفاءات في مجال الحفاظ على البيئة من خلال مؤسسة حماية البيئة والتعاون مع منظمات دولية لرفع الكفاءات البشرية، وعلى أسس بيئية حديثة من خلال الدورات التدريبية والندوات.

٥- إدارة العمليـــــات (Process Management):

فيها يتم التعرف على مفاتيح إدارة العملية في وحدة الأنظمة حتى يتم التأكد من الاحتياجات اللازمة للجهات المستفيدة (Stakeholders)، ومن ثم توجيهها في عملية التطوير سواء في الخدمات أو الاستهلاك. فقد كان ذلك جلياً في التعامل مع مصادر المياه، وخاصة في الحقبة الثانية. ونتيجة لزيادة السكان في عام ١٩٩٠، وبعد حرب الخليج وقلة المصادر المائية حيث تم وضع المفاتيح الأساسية في إدارة مصادر المياه في المملكة من خلال فرض تسعيرة جديدة للمياه، وضع برنامج ترشيد استهلاكي، وبرنامج توزيع للمياه على مستوى الأمة، وكذلك العمل على إيجاد مصادر جديدة مع تطوير للمصادر المتوفرة.

٦- النواتج :

يتم فيها وضع الآليات لما تم تحديده لتحقيق الأهداف والأغراض في المراحل التي سبق ذكرها، وكذلك التعرف على كفاءة نظام الإدارة ووضع المؤشرات اللازمة وربطها.

٧- القناعة والتركيز (Satisfaction and Focus):

فيه يتم وضع نظام للمكونات المساندة والتركيز على رفع الكفاءات والمعايير اللازمة للعملية الإدارية.

استراتيجية معالجة مشكلة المياه :

يتضح من الشكل (١) السياسة التي تم إتباعها في الفترة من عام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٧، وكذلك السياسة غير الصحيحة في الحقبة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٨٩.

ويلاحظ أن الحكومة قامت بوضع أدوات اقتصادية للمحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف الجائر مثل وضع تسعيرة جديدة للمياه، وبرنامج شامل للمملكة لتوزيع المياه كنوع من ترشيد الاستهلاك. وفي نفس اللحظة بدأت الجهود في إيجاد مصادر جديدة للمياه عن طريق تبني سياسة الحصاد المائي وبناء سدود في الأودية وتطوير تكنولوجيا لتنمية مصادر المياه مثل التحلية وتحريك السوق المحلي لإيجاد أفضل وأرخص الطرق لتأمين مياه صالحة للشرب على الأقل، كل هذا سيؤدي في النهاية إلى التنمية المستديمة أي الحفاظ على نمو اقتصادي مع الحفاظ على المصادر والموارد الطبيعية دون الاستنزاف أو الاستهلاك الجائر، وهذه هي أحد أهداف مؤتمر الأرض الذى كان شعاره الأساسي "التنمية المستديمة" Sustainable Development .

من هنا يلاحظ كيف أن دور الحكومة كان موجهاً نحو التطوير المستمر ووضع الاستراتيجيات المهمة في المملكة للوصول إلى المستوى المطلوب في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها.

الخلاصة :

من هذه الدراسة يمكن الوصول إلى :

١- اتجاه ووعي القيادة العليا يرسخ قواعد نظم الإدارة البيئية على أساس تنموي سليم.
٢- الاهتمام بنظم الإدارة البيئية مع وضع أدوات اقتصادية للمحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف وتحقيق التنمية المستدامة أمر هام جداً.
٣- التخطيط الاستراتيجي هام جداً لتنفيذ النظام البيئى.
٤- ضرورة تطوير المصادر البشرية والتدريب المستمر في جميع المجالات البيئية ورفع مستوى الكفاءات
٥- دراسة احتياجات الجهات المستفيدة وتوجيه عمليات التطوير لخدمتها.
٦- متابعة تحقيق الأهداف والأغراض البيئية.

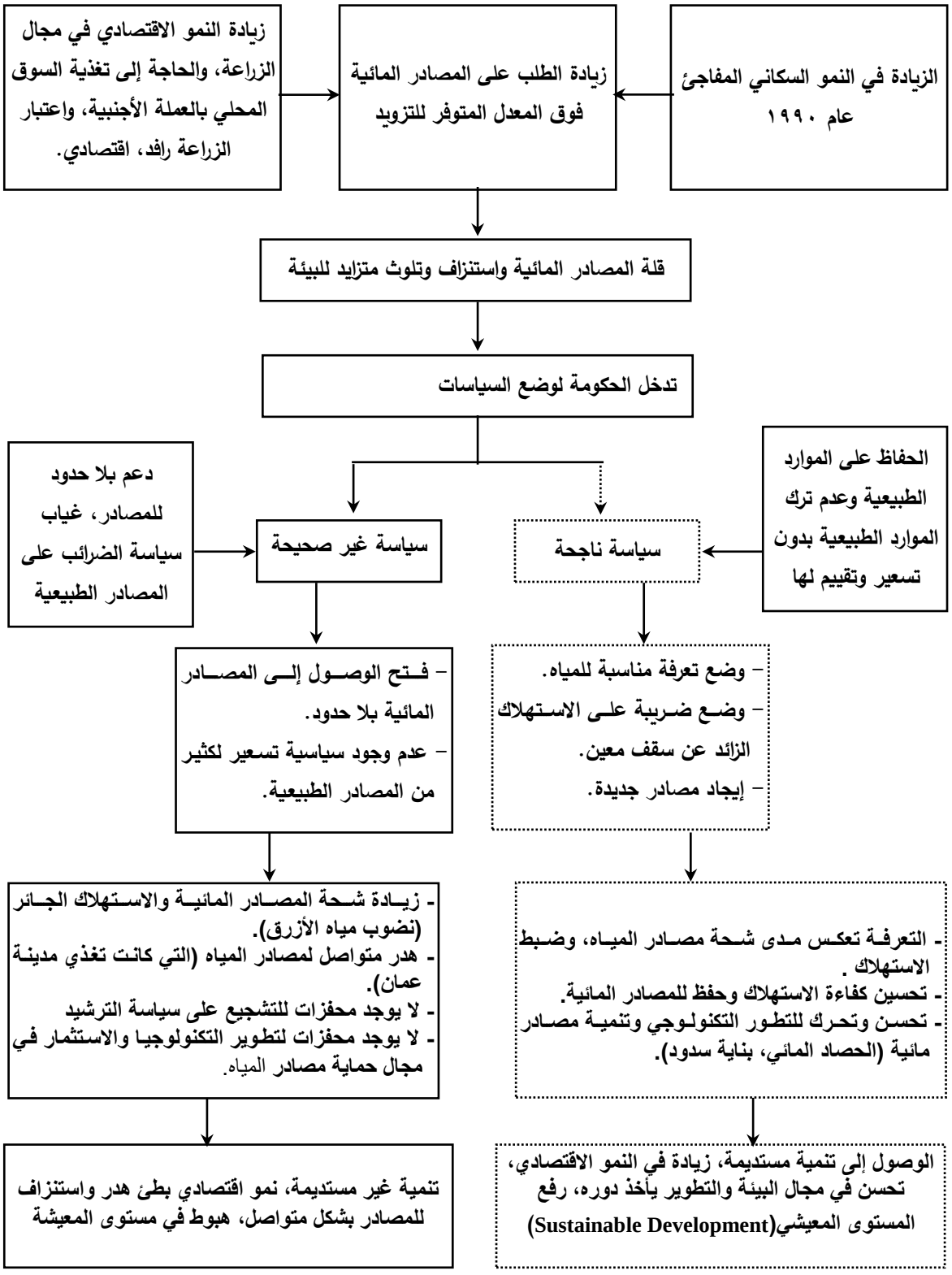

شكل (١) : مقارنة للسياسات المتبعة في الحقبتين لمعالجة مشكلة استنزاف مصادر المياه

المراجـــــع:

1-Studies on Social Development in the Middle East (United Nations Economics and Social Office in Beirut, New York: United Nations 1970).

2-The Middle East and North Africa (London: Europa Publications Limited), (1996), p. 600.

٣- خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر ١٧/١١/١٩٩٠.

4- http://www.unep.org/Documents/Default.asp?DocumentID=97&ArticleID=1503

5-UN web site at UPL: http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm

6-"An Analysis of Water Management Resources (1999) : Projects in Jordan and Its Role in Regional Development Following the Middle East Peace Process", Matouq. M., Regional Developments Studies (RDS), United Nations Centre for Regional Development (UNCRD) vol. 5.

٧- المياه في الشرق الأوسط الواقع والتحديات (٢٠٠٠): إصدار مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

8-Masahiro Murakami, Managing Water for Peace in the Middle East (1995): Alternative Strategies and Aaron Wolf, Hydropolitics A Long the Jordan River (Tokyo: United Nations University Press, p. 285.

9-Bo Appelgre, "Management of Transboundary Water Resources for Water Security; Principle, Approaches and State Practice," (1997): Natural Resources Forum 21 (No. 2):91-100.

10-Green Markets, The Sustainable Development, T. Panayotou, (1993): A co-publication of the International Center for Economic Growth and the Harvard Institute for International Development, California, p.82.

11-http://www.kinghussein.gov.jo/speechespage.html

12-Strategic Environmental Management (1996), pp. 15-32Grace Wever, John Wiley.

THE DEVELOPMENT OF ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEM IN THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN: AN ANALYTICAL CASE STUDY OF THE SPEECH FROM THE THRONE 1953-1997 (Case Study)

Mohammed Abu-Dayeh Matouq

Al-Balqa Applied University, Faculty of Engineering Technology, Amman-Jordan

ABSTRACT :

This study aims to analyze the speeches from the throne which reflected the strategy of the government, and delivered at the National Assembly during the period from 1953 to 1997. This study will focus only, on those speeches and some selected ones that delivered in special occasions related to environmental issues for both local and international levels, to explore its roles toward improving the Environmental Management Systems (EMS) at the Kingdom as a case study. According to the modern Environmental Management Systems the role and actions of the top manager is an effective way to develop the environment state of art in any country. The development of the environmental law in 1995 and establishment of Environmental Protection Agency in 1996 were examples of these actions (in 2004 Ministry of Environment has been established). All these actions and other related environmental fields are sdemonstrated in this study.